

وقال آخر اعطني ماءً زلالاً وهواءاً جيّداً تقياً فانهما يفتيانني عن سائر الأدوية في معالجة الاسقام

نعم ليس بالهواء وحده يحيا الانسان لكن الهواء الجيد النقي اعظم معين له على الحياة لانه يولد فيه دماً جيّداً يسهل هضم الطعام ويقوت اعضاء الجسم ويقويها . فينبغي ان يحرص الوالدون والمربون على تمهيد الحجرة التي ينام فيها الاولاد ويربّون وان يفتحوا كواها مرة كل يوم على الاقل ليتجدد هوائها الساكن وتتغذها اشعة الشمس وان يُنوّا ايضاً بتنظيفها وتعديل درجة الحرارة فيها وتقدير اتساعها على نسبة عدد الاولاد المقيمين بها

اما الكتابيب والمدارس فيحسن ان تكون في ضواحي المدن لا في وسطها وأحسن من ذلك ان تكون في الارياض والامكنة التزيينة البعيدة عن غمق المياه وابخرة المستنقعات وما يترتب على ذلك من فساد الهواء وان يكون لها ساحات واقية رجة او جناين منسعة ليسهل على الاولاد ان يلعبوا فيها عدواً وقهراً وهلمّ جرّاً

ستأتي البقية

الدرة اليتيمة

حضرة الافاضل اصحاب مجلة البيان

اطلعت على الجزء الثالث من مجلّكم الفراء فاذا فيه بحث عن الرسالة المسماة بالدرة اليتيمة تأليف عبد الله بن المقفع المطبوعة حديثاً في بيروت مصححة بقلم هذا العاجز فتبعت هذا البحث لمعي اجد فيه شيئاً يتعلق بعنّاتي في طبع هذه الرسالة وتصحيحها كما رأيت في سائر الجرائد العربية وكما يجب الانسان ان يرى صنيعه مقدوراً قدره وتعبه موفياً أجره فلم اسقط هناك الا على انتقاد

طويل عريض اكتني فيه من ترضي مجرد السكوت عني ووجد اعظم مساعدة لي عدم التعرض لذكري كأنما قضت بهذا الاغضاء حقوق الصداقة وان كانت هذه الحقوق لم تبلغ حد التجاوز التام عن كشف الحقائق العلمية إذ لم يكن لعالم ان يتخذ على العلم صديقاً وما كنت وائم الله لاجل مقدار هاتيك النعمة واغبط ذلك الجميل لو كان اغفال اسمي مما يغنيني شيئاً عند القراء او يمتي على الناس كوني انا مصحح تلك الرسالة وناشرها على عهدتي ولكن حيث كانت مصححة بهذا القلم القاصر كما هو مبين في صدرها كان الانتقاد على ما قيل انه فرط فيها من السقطات موجهاً اليّ واصبحت تبعة هذه الاحوال السيئة في الرسالة مع مرورها عليّ اثناء التصحيح عائدة عليّ وقد حدثت في هذا الانتقاد ليلي اقف على عذر تجبون ان تؤثروا به وقوع هاتيك الفرطات على يد يدي كان يقال انني احببت المحافظة على الاصل مثلاً او اخترت الوقوف عند حد يدي دون التصرف بكلام مثل هذا الكاتب النبيه فوجدت العذر كله عبارة عن عدم التصريح باسمي وهو مفهوم ولو لم يصرح به البيان فاصبحت انا المسؤول وحدي عن تلك الغلطات وحق عليّ هذا الجهل المفرط في اللغة

وكنتم اخضع لحكم البيان لأنني والحمد لله ممن لا يدعون العصمة ومن يتباهون بمعرفة قصورهم ومن يعتقدون انه لا يوجد كتاب سالم من الخطأ ولا ينزه كاتب ولا مؤلف عن السقوط ومن يقولون

ومن ظنّ ممن يلاقي الحروب ان لا يصاب فقد ظنّ عجراً

لولا ان آراء البيان لم تجي موافقة لوجهة آرائي فلم أر موجبا لقبول ذلك الحكم بدون اعتراض ولا استئناف ولا اعادة محاكمة فاحيت ان ابين لحضرتكم وجهي واصرح لكم برأيي معتقداً انه لما كان جل قصدكم فائدة النقد واستخراج بريق الحقائق من احتكاك الآراء لم يكن الاخذ والرد في هذا المقام مما يكدر صفاء الود الذي بيننا فاقول

قابلتم في الاول بين كتاب كلیلة ودمنة ورسالة الدرة البیمة فذهبت الى
 ان عبارة ابن المقفع في كلیلة ودمنة اخلص الفاظاً وأنتی ديباجةً وانصع ألواناً
 وأشدَّ انسجاماً مما هي في الدرة التي كثير من كلامه فيها غير خالص من التعقيد
 صعب الاستخراج غير نضيج الخ. وان السبب في هذا التباين مع كون النسخ
 في الكتابين واحداً هو تداول الايدي لكلیلة ودمنة دون الدرة فكان مثله
 رأيكم مثل الدينار الذي كثر التعامل به حتى ازال الایدي حُرشته وناد
 اهل ناعماً قلتم وذلك ان كلیلة ودمنة رُزق من الشهرة ما لم يرزقه كتاب
 في بابهِ وكثرت به عناية العلماء والادباء فما منهم الا من اتسخته او استنسخه
 فكان النسخ من اهل الذوق والبصر بالانشاء اذا رأى فيه منقفاً ازاله او أودا
 اقامه فلم يفادروا فيه عبارة نافرة ولا لفظة قلقة ولا تركيباً ثقیلاً بحيث انه على
 تمادي الزمن تم تهذيبه وتنقيحه قلتم والذي يدلك على صحة هذا القول انك
 تكاد لا تجد نسختين تواطآن منه على لفظ واحد حتى ان دساسة كان بين
 يديه سبع نسخ كل واحدة مביئة للأخرى وان هذا مما يدل على فضل الكتاب
 ولا ينقص من قدر معرّبه شيئاً اذ الكلام لا يزال كلامه والاسلوب اسلوبه
 فهنا اجد في رأي بعض الاختلاف عن رأيكم اما من جهة شهرة كلیلة
 ودمنة وارتياح العلماء والمعلماء اليه فما لا يختلف فيه اثنان واما اتمام تنقيحه
 وتهذيبه بكثرة اتساخه واستساخه على ايدي اهل البصر بهذه الصناعة حتى
 ازالوا منه كل المناقض وان دليل ذلك عدم تواطؤ نسختين منه على لفظ واحد
 فلا يخالف فيه ايضاً ولكن كون ذلك لا ينقص من قدر المعرّب اذ الكلام
 لا يزال كلامه فيه نظر لأن الكتاب الذي تماوره الاقلام بالتبديل والتنقيح
 الى حد ان لا تثق منه نسختان على لفظ لجدير بان لا يبقى نسخ صاحبه وان
 لا تصحّ نسبته اليه ولا ندري كيف يعرف مقدار علم المؤلف ان كان العلماء
 لا يتركون له غلطة حتى يصلحوها ولا موضع رككة حتى يسدّوه نعم ان

الكتاب في حد ذاته يكتب روحاً ونقاً لكن يصح ان يقال فيه حينئذ انه قد شورك في تأليفه واجتمعت القرائح على تنقيح فيفقده من خلوص نسبه لصاحبه وتجهل حقيقة امره وربما بقيت المسحة العامة ظاهرة عليه وكان الاسلوب غير متكرر لكن لا يعرف في الحقيقة مبلغ تدقيق المؤلف والامانة تقضي ببقاء الشيء على اصله والاكتفاء من التصحيح بالضرورة في المخالف للقواعد المردود بالبداهة ضناً بمقام المصنفين دون التلاعب بتصانيفهم والتداول بالحذف والتبديل وتحريف الكلم عن مواضعه واختيار جملة على اخرى ونسخ عبارة للآتيان باحسن منها فكل ذلك مخالف للامانة بارز عن ظل المدالة لأنه كما لا يجوز ان يُنحس احد حقّه فلا يجب ان يُنحل احد فضل سواه ولا ينبغي ان يفهم من هذا وجوب ابقاء اللفظ في كتب السلف مرّة لمن اقتدى بهم كلاً بل هنالك فرق عظيم بين تصحيح غلط قاصح وتقوم اود واضح وبين المدول في كل مكان عما هو حسن الى ما هو احسن وما هو فصيح الى ما هو افصح واجازة التصرف بثمرات عقول القوم واوضاع قرائنهم كيف عن اللال وخطر في الذهن بل قد رأينا الكثيرين من اهل العلم وقاد البصر تمحّضاً في الامانة ينسخون الكتب القديمة او يطعمونها غير متعرضين لتبديل ولا لتعديل بل ربما مروا بالهفوة او محل النظر فاشادوا اليه بانه ورد (كذا) وهم غير عاجزين عن اصلاحه وكثيراً ما يرد في الكتب بياض في الاصل فيقرونه على كيانه مع امكان اللحمة احياناً بين الجملتين وما السبب فيه الا توقيرهم لآثار الاولين وتنزيهاها عن مد الايدي اليها بما يخطر للحاضرين وقد اطلعنا على جملة من الكتب المطبوعة في اوربا ومصر تذكر الروايات المختلفة وتدقق في ايرادها جميعاً على وجوها مع ان الفرق الذي يكون بينها يسير ذلك محافظة على الوارد كما ورد وهم في هذا اشبه بمن يمشي على اثر عادي قديم ولو كان فيه بعض التهشم فيقيه على حاله محافظة على قدمته وضناً بتاريخه عن الشبهة والكتب القديمة مثل الآثار

القديمة ان اعثورتها الانامل بالتغير والتزيين فقدت قيمتها التاريخية وربما ادخلت لغة محدثة في لغة قديمة بواسطة هذا التصرف فضلنا ما كنا نريد تحقيقه ولم تكن في ذلك خدمة لتاريخ الادب ثم ان تشييه البيان تداول الايدي لكتاب كلية ودمنة وخروجه بعد ذلك تام التهذيب بالدينار الذي صيرته كثرة التعامل به املس ناعماً لا نظنه ينطبق على المقصود لان المراد ان الكتاب انما ازداد بذلك جمالاً وغلا قيمة والدينار الاملس الناعم ينقص من قيمته بقدر نعمته وترفضه جهابذة الصيارف وفي العربي والبيان سيد العارفين يقولون دراهم حرش اي جياذ حشن فالاحسن بالدينار ان يكون احرش من ان يكون املس

واما كون ما جاء في الدرّة من السقم والاضطراب انما ورد من قبل النساخ فلا ادافع عن ذلك لأن التحريف للنسخ نسيب وخليل ولكن لما كان لا يدري بالتام ما هو الصادر عن النساخ مما هو عن المؤلف الذي هو نفسه ايضاً ليس بمعصوم كان لا يجوز للانسان التسرع في الحكم وبناء على هذا اكتفيت من اصلاح الخطأ بالقدر الذي ظهرت الرسالة فيه والله وحده يعلم مكان الاصل على انني اعتقد ان كلام ابن المقفع في الدرّة لا يمكن ان يكون نظير كلامه في كلية ودمنة سهولة وانجماً اذ شان بين المقامين والكلام في القصص والحكايات والامثال غير الكلام في مثل موضوع الدرّة من الانشاء المحض ثم انتقلتم الى ذكر الغلطات التي جوزتم امكان صدور بعضها عن الطبع قلتم ان « المتخل في آرائهم » من قوله « ان الذي تجد في كتبهم هو المتخل في آرائهم والمتقى من احاديثهم » يجب ان يكون المتخل بالحاء المعجمة وكنا نظن ان مثل هذا مما لا ينبغي التنبيه على كونه غلط طبع فانه مها كان المصحح من الجمل باللغة فلا ينبغي عنه كون تلك اللفظة بالحاء المعجمة لا بالحاء المهملة خصوصاً مع وجود المتقى بازائها واما تبديل لفظ « في » بلفظ « من » فلا زاه

ضروريا ما لم يقم دليل على ضرورته.

ثم اعترضتم على قوله « في تحرير صنوف العلم وتقسيم اقسامه وتجزئة اجزائها وتوضيح سببها وتبيين ماخذهم » من ان هذه الخاتمة في صيغ الضمائر لا وجه لها بل منها ما يفسد المعنى ولوجه ايادها جميعاً بلفظ التذكير والافراد عوداً على العلم فهنا ايضاً لنا جواب وفي طي الجواب اعتراض وذلك اننا كما قلنا لم نلتزم اعلاء طبقة انشاء ابن المقفع وهو كما قال رئيس البلاغة وامير الكلام ولكننا اجتهدنا ان لا يقع في كلامه ما هو خلاف القواعد العربية وليس في هذه الجملة شيء يخالف للقواعد لأن لكل ضمير مرجعاً يعود اليه معروفاً بالقرينة وحيث لم يكن ثمة خطأ لم تبقى حاجة الى ابدال (ماخذهم) بماخذها وابداها كذلك ليس بمعجز ولا هو من الاسرار التي لا يدركها الا الخاصة نعم لو قيل ماخذها لكان اولى واحسن في النسق ولكن كما قلت قلت كما رأيت ولم اذهب في التصحيح ورأى اصلاح الخطأ الصريح اما اعتراضي على الاعتراض فنيا يقتضيه قولكم من وجوب التزام المفرد والمذكر في الضمائر المذكورة من ان تصح العبارة « وتقسيم اقسامه وتجزئة اجزائه » فلا نفهم حينئذ ما هو وجه التكرار بالمعنى الواحد دال كوننا نظن ان مقصد المؤلف قسمة العلم الى اقسام وكل من اقسامه الى اجزاء فماد ضمير اقسام الى العلم وضمير اجزاء الى اقسام ليكون في كلامه شيء من التنويع والله اعلم

ثم ذكرتم عند قوله « من العجب ان يتبلى الرجل بالامارة فيريد ان ينتقص من ساعات نصبه وعمله فيزيدها في ساعات دعوته وشهوته » ان قوله من العجب لا معنى له ولا بما فيه عجب لان اكثر الناس على هذا السبيل وان الاظير ان تكون من العجز بمعنى ضد الحزم الخ والذي يلوح لنا خلاف ما رأيتوه فالملأف يتعجب من كون بعض الناس يتبلى بالامارة فيحاول ان يتأه عن عاها وينتقص من ساعات نصبها ليزيدها في ساعات دعوته حال كون الامارة

ظرفاً لا يسع غيرها هذا بدليل ما جاء بعد من قوله «وانما الرأي له» والحق عليه ان يأخذ لعمله من جميع شغله فيأخذ من طعامه وشرابه ونومه وحديثه ولهوه» وكله يفيد ان عليه تقديم عمله ان ابتلي بالامارة على كل عمل والاخذ لما من كل شغل فكيف لا يكون الاخذ منها لغيرها داعياً للعجب ولم يظهر لنا الى الآن لماذا لا يوجد محل للعجب في هذه الجملة

ثم ورد في صفحة ١٣ «لئلا ينتشر من ذلك ما يجترئ به سفيه او يستخف له شأن» قلتم لا معنى للشأن هنا والصواب «شأن» فهب ان الشان هنا اسد من الشأن فهل يكون الشأن غلطاً و«يستخف» مبني للمجهول خصوصاً اذا تمنى القارئ فيما يريد القائل من عدم تسهيل العذل الا لاهل السن والعقل حفظاً للبية والوقار

اما اعتراض «شغلت» المتعلق كله بتلك الضمة فما كان اولى البيان بترك حمل هذه الضمة على سقطة طبع من مرتب الحروف وقياساً لما على هفوات آخر وقت بالطبع ايضاً والنسخة الاصلية هي عندنا تشير الى حقيقة ما نقول واما تصحيح قوله «لا يلومن الوالي على الزلة من ليس بمتهم على الحرص على رضاه» بان الصواب استبدال لفظ «على» بلفظ «في» فلا نظنه بهذه الدرجة من اللزوم ومع قلة بضاعتي في اللغة اظن هذا الاستعمال وارداً وفي لسان العرب يقول «وأوهه ادخل عليه التهمة اي ما يتهم عليه» وكان يمكنه ان يقول ما يتهم فيه

كذلك اصلاح «لا يعرفك الولاية بالهوى في بلدة من البلدان» بكون الاولى ان يقال بلد من البلدان فكان الاولى ان يظن انه سهو من الناسخ الاصيلي لم يجد المصحح ضرورة داعية لتغييره لعدم اخلاعه بالمعنى لاسيما وانه يقول في صفحة ٢٥ من الرسالة «اما عن بلد من البلدان او ضرب من ضروب العلم» فانت ترى ان الخطب يسير فضلاً عن ان معرفة كون بلدة تجمع على

بلاد لا على بلدان ليست من صواب المسائل وبعد ذلك فياترى لو قلنا في
مدينة من البلدان فضلاً عن بلدة حال كون الجمع من غير لفظ المفرد فهل
يكون ذلك غلطاً

واما ما ورد عند قوله « لا تحضرن عند الوالي كلاماً لا يعني ولا يؤمر
بمحضوره الا لعناية به او يكون جواباً بالشيء » سئلت عنه من ان الكلام فيه
اضطراب الخ فلم نعلم كيف اصله كما قلتم ولذلك ابقيناه على حاله اجتناباً للتصرف
بكتاب الرجل بما ربما لم يكن هو المطابق للاصل واما عدم جواز جواباً
بالشيء فلم نفهم سببه والذي يبقى في ذهني مما تعلمته في المدرسة وان كان
طال العهد به وحالت الاشغال دون هذه المطالعات ان الياء تقع موقع عن فان
قل جواباً عن الشيء (كذا) لم يكن عليه غبار كما قيل فسل به خيراً
ولا تسألوني بالنساء فاني خير باحوال النساء طيب

اما اعتراضكم على قوله « اذا قال لك السائل ما اياك سألت او قال لك
المسؤول عند المسألة يعادله بها دونك » فسبحان من جل عن السهو نظن انكم
سهوتم عن ثمة الجملة فاشكل عليكم وهي قوله « فأجب » وراء كلمة « دونك »
فهي مقول القول الثاني ومع الانتباه اليها لا يبقى محل الاعتراض

واما « يستزله » في النسخة عندنا « يستزله » كما ظنتم ولو لم تكن سقطة
طبع لما تحلنا لها جواباً اذ يعلم الله اننا لا نقصد المغالطة وانما جل قصدنا اننا لم
ندع في الرسالة ما يقال له في العربية غلط فاما تركنا بعض الجمل التي كان
يمكن تنقيحها على الوجه الفلاني فلسنا بأوصياء على ابن المقفع لنصلح له كتبه من
هذه الجهة خصوصاً وانه لا يوجد مؤلف مهما علا كعبه الا وتجد في عباراته
ما يمكن تبديله باسده منه فهل تغير على كتب السلف ونحو وثبت ونبدل كما شئنا
بدعوى ان هذا لا يليق بمقام المؤلف وهذا لا يتصور صدوره عن قلم الكاتب
ولا نكتم العجب من كونكم من جهة تقولون ان كثرة التبديل في كتاب كلية

ودمنة صيرته الى ان النسخة الواحدة منه لا تطابق الاخرى وان ذلك لا ينقص من قدر معر به ومن جهة اخرى يقولون انه لو عاد السلف وعانوا ما صارت اليه مصنفاتهم من صنوف الجدد والصلم لثمنوا انهم لم يجرؤ فيها قلماً فالتغير سوءاً كان الى اعلى او الى ادنى لا نحسبه جائزاً في كتب السلف واما كون ذهاب الكتاب جملةً بداهية من نوازل القدر وضياح فضل مؤلفه وما يرجو ان يبقى به من جميل الاثر لاهون على قلبه من ان ينشر بعده بين ايدي الناقدين ، فتخال فيه مبالغة أفلا ترون ذهاب فائدة كتاب يجمله بجريرة ضمة او كسرة يخالف للنسبة بين النفع والضرر وان النفع المترتب على كتاب يرمته اعظم من الضرر المتأتي من بعض هفوات يمكن للقارئ البصير اصلاحها بسهولة وانه ان كان كل عمل وقع فيه اقل نقص فالعدم اولى به من الوجود لزم ابطال الاعمال باسرها اذ ليس منها ما يطعم طامع في كماله نعم ان وجود ٩٠٠ غلطة في كتاب لا يتجاوز ٣٠٠ صفحة مما يوجب التحذر من مطالعته ويدعو الى الاسف على حاله لكن لا نعتقد ان طبعة درتنا هي التي استحققت تلك المناحة المعقودة في آخر الانتقاد

شكيب ارسلان

قلنا انا ليعز علينا ان نرى ما نشرناه من النقد على هذه الرسالة قد ساء اكرم صديق علينا واعظمهم حرمةً عندنا على حين لم يكن ما اوردناه من المآخذ موجهاً اليه ولا في اعتقادنا انه هو المطالب بتبعية تلك الأغلاط وان ألزما نفسه وحسبنا لإزالة عيبه أن نخرجه من تلك التبعية ثم نعود الى الكلام فيما استظهر به للخروج منها من طريق الحجة لا توخي في ذلك الا ما اشار اليه من « استخراج بريق الحقائق من احتكاك الآراء » وفي مأمولنا ان لا يتمثل له قولنا صادراً من جانب القلب ولا يبرز له في غير لونه من الاخلاص ومعاذ الله ان يكون مثل هذا مما يصل الى مكان الذمة فيفسدها بل الذي نتيقنه انا واياء اعوان في نصرة الحقيقة حيث كانت شركاء في الذود عن حياض العلم

ولو بالأخذ له من انفسنا لا تضرنا في ذلك آثرة ولا يجذب أعنتنا الميل
مع الهوى

أما ما عرض به من امر قريظه قياساً على ما رأى في سائر الجرائد
العربية ، فنيذه ان يكون ممن يتدبأ رأى من ذلك ويعتد انه بثلثه يرى
صنيعه مقدوراً قدره وقبه موفياً أجره ، حالة كونه يعلم ما ألفت تلك الجرائد
من هذه العادة في كل ما يهدى اليها حتى صار ذلك سنة لها معروفة وسيلاً
مطروقاً وصار كل من اهدى اليها كتاباً او قصيدة لا يتوقع بعد ذلك الا ان
يرى فيها عبارات الثناء والاطراء بما هو حري بأن لا يستدل منه على حقيقة
مدح ولا فضيلة احسان بل اذا اعتبرت هذا الصنيع حق اعتباره وجدته لا يخلو
من اجماف بحق العلم والعلماء واضاعة لكثير من اصاب المجتهدين وفضائل
المحققين اذ تستوي عنده الحسنة والسيئة ولا يظهر للراجح فضل على المرجوح ولنا
في هذا المعنى كلام سنعود اليه في غير هذا الموضع

وبعد فلو كان هذا الكتاب من تأليف الامير أو من تأليف واحد من
ابناء مصر استعان بدعاية الامير واسلوه حتى خرج الكتاب على هذه الصيغة
لكان في ذلك ما لا يجوز اغفاله بل كنا ولا ريب من اول المغالين به ومن
اسبق الناس الى قريظه والإشادة بحسنه وقد رأى كل من وقف على كلامنا
في هذا الكتاب أننا لم نقصر في قريظه ابن المقفع بما لم يبلغ اليه غيرنا ولا عرف
الكتاب وقدر مؤلفه تعريظنا ولكن قصارى ما ذكر الامير عن نفسه فيه انه
صححه بقلمه وانت خبير بان التصحيح في مثل هذا لا يكاد يفهم منه الا تصحيح
الطبع وتطبيقه على نسخة الاصل وليس هذا بالامر الذي ينبغي ان يحرص على
ذكره والتنويه به ولا مما يبد اغفال اسم الامير فيه قصصاً في جنب ما له من
الفضل والشهرة في عالم الادب ولا سيما وإنما شفطنا الكلام على هذا الكتاب
بما علمت من المآخذ فحسبنا ان صرحنا باسم المصحح ان يتوهم من لا علم له

بجامل النقد ان كل تلك الاغلاط منسوبة اليه وحينئذٍ نُضطرّ الى ان نلتبس له الاعذار على نحو ما اشار اليه فتكون الامامة في التصريح باسمه اعظم من الاحسان في الاعتذار عنه

على ان من راجع كلامنا هناك واطّلع على ما ذكرناه في المقابلة بين هذه الرسالة وكتاب كليله ودمنة يرى صريحاً اننا نسبنا كل ما وقع فيهما من التبديل الى التساخ وما ذكرنا ذلك اثباتاً على التساخ ولا ميلاً الى جانب الامير ولكنه الواقع الذي لا لبس فيه ولذلك لم يجر في خاطرننا قط ان يكون الامير هو المسؤول عن كل ما وقع من ذلك في نسخة الكتاب والمكاف ان يرد كل عبارة طراً عليها تبديلاً او تحريف او نقص الى ما كانت عليه وكيف لنا ان فعل ذلك وما علمنا ان الامير اوتي علم الغيب حتى يتمكن على هذه المواضع كما انه لم يخطر في وهما قط ان على مصحح الطبع ان يسد عبارة المؤلف ويقيم ما فيها من الاكود والا كان ذلك من جملة ما انكرناه وتدّنا به من التصرف في آثار المتقدمين اذ من فرض المتأخر ان يدع القديم على قدمه ولو كان ظاهر الزبح وليس له ان يتحكم فيه برأيه لجواز ان يبعد بالكلام عن اصله ويطمس على الدليل الذي ربما يقود غيره الى اصح مما ذهب اليه. وعليه فما توجه الامير من ان «الانتقاد على ما فرط في هذه الرسالة من السقطات موجّه اليه وأن تبعة هذه الاحوال السيئة فيها عائدة عليه» ليس في محله ولا في كلامنا ما يشير اليه الا ان يقول ان تلك الاغلاط كلها من اغلاط الطبع التي هو مسؤول عنها وان النسخة التي اخذ عنها بريئة منها وهو خلاف ما صرح به في غير هذا الموضع وما دلّ عليه صنيعه في هذا الرد مما سيتضح باجلى بيان

اذا فرغنا من ذلك فلتنظر فيما اشار اليه الامير من «الاعتراض» على أحكام البيان «واعادة المحاكمة» فيما اخذناه على هذه الرسالة من مواضع

التقد . فأول ما اوردهُ من ذلك انكاره لما ذهبنا اليه من أن ما طرأ على كتاب كلية ودمنة من التبديل لا ينض من قدر مرتبه . وهذا كما تراه خارج عن الدعوى التي يريد «اعادة الحاكمة» فيها ولكن لا بأس من مجاراته عليه ايضاحاً عن الحقيقة . فانه يقول ان الكتاب الذي تتاورده الأقسام بالتبديل والتقيح الى حد أن لا تنفق نسختان منه على لفظ لجدير بان لا يبقى نسخ صاحبه الى آخر ما ذكره . ومقتضى هذا الاعتراض انه يفرض ان التبديل الذي اشرنا اليه قد عم كل عبارة في الكتاب حتى صارت كل نسخة منه غير الاخرى وهو من الحال كما لا يخفى والآن لم تبو تلك النسخ نسخ كتاب واحد . وبعد فلا يذهب على الامير أن الكلام هنا في عبارة ابن المقفع وهو سيد من كتب وأنشأ فلا يحتمل ان يكون في كلامه من موجبات التبديل والتقيح ما اذا صحح يعدل بالكتاب عن صورته حتى تنكر ديباجته جملة ويصبح غير ما كان . أولاً يرى الامير ان تبديل كلمات أو عبارات معدودة بين نسختين من كتاب واحد كاف لأن تصير به الشنختان غير متفتين على لفظ واحد وان اتفقا فيما بقي وهل يكون مثل ذلك قاضياً بان «لا يبقى الكتاب نسخ صاحبه ولا تصع نسبه اليه» والآ فكيف «تبقى المسحة العامة ظاهرة عليه والاسلوب غير متكرر» كما قاله بعد ذلك

أما قوله «ولا ندري كيف يعرف مقدار علم المؤلف ان كان العلماء لا يتركون له غلطة (كذا) حتى يصلحوها ولا موضع رككة حتى يسددوه» الى آخر الحجة فهذا لا يمنع ان يكون ما ذكرناه عن هذا الكتاب واقعياً كما وصفناه والامير غير منكسر له «ويصح ايضاً ان يقال حينئذ ان المؤلف قد شورك في تأليفه واجتمعت القرائح على تنقيحه» فان كل ما ذكره في هذا المعنى لا يمنع شيء منه ولا جاء في كلامنا ما يخالفه ولكن الظاهر ان الامير اورد هذا كله حتى ينتهي منه الى قوله «والامانة تقضي بابقاء الشيء على اصله

والاكتماء من التصحيح بالضروري» الى آخر ما قاله واطنب فيه وحاصله انه ينكر صنيع الذين تعدوا التبديل في عبارة كلية ودمنة وانه لا يجوز لنفسه ان يفعل مثل ذلك في عبارة الدرة وهو ما لم يخالفه فيه احد ولم يرد في كلامنا المانع الى استحسان ما فعلوه وان ازداد الكتاب بذلك حسناً واكتسب روتاً وتقاً ولم تنتهم الامير بانه فعل فعلهم ولا لمنه لانه لم يفعل ولا أجزنا التبديل في شيء من كتب السلف كما ترى كل عبارتنا ناطقة به وهو المعنى الذي يرجع اليه كلامنا هناك باسره والذي جرّ الى هذا البحث من اصله فا ندري بعد ذلك ما المراد بهذا التطويل المكرر على غير حاجة ولا فائدة

ثم انتقل هنا الى امر آخر وهو تشبيها كتاب كلية ودمنة بالدينار الذي كثر تداول ايدي له حتى صار امس ناعماً فذهب الى انه لا ينطبق على المقصود لان المراد ان الكتاب انما ازداد بذلك جمالاً وغلا قيمة والدينار الامس ينقص من قيمته الى آخره . فبقي ان نعلم من اين استفاد ان مرادنا هناك الجمال والقيمة وهما ما لا ذكر له في العبارة ولا مما يقتضيه سياق البحث لان الكلام انما كان في مجرد وصف عبارة الكتاب والمقابلة بين ما كانت عليه في اصل التأليف وما صارت اليه بعد تداول ايدي النساخ ولم نكن في شيء مما يترتب على ذلك من اللوازم الخارجية . وترسى لو جعلنا مكان الدينار في التشبيه مفتاحاً من الحديد قد كثر استعماله حتى اخذت ايدي خشنه هل كان التشبيه في غير محله

وهنا تفرغ للدفاع عما انتقدناه من ألفاظ الدرة وهو الامر الذي كنا نود لو وقف دونه ضناً بمنزله في الادب واعفاء له من عنت لم يكن يلزمه لما اشرنا اليه هناك من ان غالب تلك الغلطات مسبب عن النساخ فليس هو المطالب به واذا قدرنا ان بعضها من غلط الطبع وانه سها عن تسديده فليس ذلك بالمعز الذي يعاب به انسان ولا يصعب التسليم به على احد لان العصمة لله .

ولكن اذ قد فعل فلم يبق لنا مندوحة عن الجواب لا نخرج فيه عن بيان الحقيقة ولا نعطي الكلام من المدى الآ بمقدار ما ينبغي به وجه الصواب

فمن ذلك مسألة تبديل لفظ المتخل بالمتحل وقد كان من جوابه عليها ان مثل هذا لا ينبغي التنبيه على كونه غلط طبع وان المصحح بها كان من الجهل باللغة لا يوجب عنه مثل ذلك . قلنا وهو امر لا ندافسه فيه ولنا قول الخلاف ولكن مع تسليمنا بان المصحح يعلم ان هذه غلطة ويعلم وجه صحتها وهي مثبتة في الكتاب على الغلط هل يكون ذلك وجباً لترك التنبيه عليها وهل يقدر ان كل من طالع هذا الكتاب تكون منزلته من اللغة منزلة المصحح حتى يعلم صحة ما فيه من الغلط فيرده الى وجهه . والا فبأي سبيل يتأني للبتدئ فهم ما وقع فيه مثل ذلك من العبارات وأي معجم اذا طلب فيه لفظ « انتحل » فلم يجد المعنى الذي يوافق المقام يرده الى « انتحل » حتى يبحث عن المعنى هناك

واما تبديل لفظ « في » بلفظ « من » ومطالبته لنا باقامة الدليل على ضرورته فرجعه أن الامر يكتبني في مثل هذا بصحة التخريج في العبارة بحيث يكون للكلام وجه يخرج عن الغلط في القواعد ولو اختلف المعنى واضطربت سلسلة النظم ونحن نعلم ان كلامنا في عبارة ابن المقفع كما ذكرناه آنفاً فلا نرضى منه الا بالصحيح المتفق الذي لا غبار عليه فالاعراض عن امثال هذه التخريجات في كلامه حتى تسامح له بها بعد ان نلزمه اياها أبرأ به وأنتى للظنة عنا

ومن هذا القبيل مسألة الضمائر في قوله « في تحرير صنوف العلم وتقسيم اقسامه وتجزئة اجزائها » وذهابه الى ان تأنيث الضمير في قوله « اجزائها » هو الوجه ليعود على الاقسام . وجوابه انه اذا كان ينبغي رد كل ضمير في هذه العبارة الى صاحبه فقد كان الوجه ان يوثق في قوله « اقسامه » ايضاً ليعود الضمير على الصنوف كما هو مراده . وذلك أنه بعد ان قسم العلم الى صنوف لم يبق معنى لتقسيمه الى اقسام لان اقسام العلم وصنوفه شيء واحد ولكنه

يريد ان تكون الاقسام للصنوف لانه جعل العلم صنوفاً ثم جعل تحت الصنوف اقساماً وتحت الاقسام اجزاء . وانما اضاف الاقسام الى ضمير العلم لدخولها تحت صنوفه ودخول هذه تحتها اذ كلها من متضمناته وراجعة اليه . وعليه فان صح ان تضاف الاقسام الى ضمير العلم صح ان يضاف ما بعدها اليه ايضاً على الوجه الذي اوضحناه والآن ان يؤنث في الكل ليُطرد الكلام على نظام واحد واما مسألة تحريف العجز بالعجب فقد ذكرنا من وجهها في محلها ما يعني عن التكرار في هذا الموضع ولكن لا بأس ان نمرز له المعنى بان العجب انما يكون من الامر المستغرب الذي يُعَدُّ به عن مقتضى الطبع او العادة وما ذكره المؤلف هنا من طلب الدعة واللذة امر يُميل اليه الانسان بطبعه لا ينفك عنه في حال والقيام ب مهمات الاعمال واعباء الخطط تكليف خارجي وفيه من الاهتمام والنصب ما يستتقله الطبع ويطلب التفادي منه ما امكن . على ان هذه المسئلة ليست مما نصّ عليه سيويه ولا مما قلّه الفيروزابادي ولكنها من الامور المشاهدة كل يوم فلينظر الامير ان شاء فيمن حوالبه من ارباب الخطط هل يجد فيهم من « يأخذ لعله من طعامه وشرابه ونومه وظهره » ... بل لو وجد فيهم واحداً يفعل مثل ذلك لكان هو « العجب » ولسمع من طنطنة الجرائد في تزييف ذلك الواحد ما لا يسمع مثله في تزييف ما يهدى اليها من الكتب والقصائد

واما ما وقع من تبديل الشان بالشان في قوله « او يستحق له شأن » وتصحيحه الشان بينا . يستحق للجهول فلو نظر نظرة في احد كتب اللغة لأغنته عن ان يتكافى في هذه التبعة عن الناسخ او الطابع ليُلحِقها بنفسه وذلك ان الاستحقاق لا بمعنى الاستهانة وهو بهذا المعنى لا يُعَدُّ الا بالباء فيقال استحق به ولا يقال استحقه . وما ندري ما كان الموجب لهذا التحمل في هذه اللفظة وما كان يضّر الامير لو ردها الى « مرتب الحروف » كما فعل في التي بعدها

« وقياساً لها على هفواتٍ آخر وقت بالطبع أيضاً » كما يقول

ومثل هذا ما أورده في الدفاع عن قوله « ليس بمتهم على الحرص على رضاه » وقد استظهر في ذلك بما جاء في لسان العرب من قوله « أدخل عليه التهمة أي ما يُتهم عليه » حيث جرّ ما بعد يُتهم على ولم يجره بني . قلنا لكن لو جرّه بني وقال « ما يُتهم فيه » كما يقول الأمير لم يستقم للكلام معنى لأن هذه الجملة تفسيرٌ للتهمة وهي ليست مما يُتهم فيه . وبيانهُ أنك تقول — فلانٌ متهمٌ في حديثه مثلاً تعني أنه متهمٌ فيه بالكذب فتجذف بالكذب أكفاءً بدلالة المقام عليه ويكون قولك في حديثه ظرفاً للاتهام وهو الدليل على المحذوف . ومثله قولك فلانٌ متهمٌ في أمانته أي متهمٌ فيها بالخيانة ومتهمٌ في دينه أي متهمٌ فيه بالزندقة وهو استعمالٌ شائع ومنه قول المتنبي

وفي اليمين على ما أنت واعدُهُ ما دلّ أنك في الميعاد متهمٌ

أي متهمٌ فيه بالاخلاف . وقوله أيضاً

اعاذك الله من زمانهم فانه في الكرام متهمٌ

أي متهمٌ فيهم بالقدر وقس على ذلك . وعليه فلو قال في لسان العرب « أدخل عليه التهمة أي ما يُتهم فيه » بقيت التهمة ظرفاً لتهمة أخرى مقدرة وهو مما لا يتأتى تأويله ولا تعقله فأمّله . وبخلافه قول ابن المقفع « ليس بمتهم في الحرص على رضاه » فإن التقدير ليس بمتهم بالتفريط في الحرص على رضاه وهو الوجه الصحيح الذي لا تصف فيه وهو مراد المؤلف كما يُستدرك بادنى لحظ . ويتمشى على ذلك ما اعتذر به عن قوله « جواباً بالشيء » حيث ذهب

إلى أن الباء تقع موقع عن وأورد عليه قوله ولا تسألوني بالنساء (البيت) فجعل ذلك قياساً وهو من المحفوظات التي لا تتعدى السمع عن العرب والآصح أن تقول ذهبتُ بزيد أي ذهبتُ عنه وشأن ما بين المعنيين . وكذا خلوتُ به وانفردتُ به وكلمته بلسان فلان وقُتل زيدُ بعمرٍو وفلانٌ مستغنٍ بما عنده

واشبه ذلك مما يأتي فيه المعنى بعكس المقصود فيبطل التفاهم . وبأيت شعري
ما الداعي الى هذا التحمل البعيد على ما فيه من الخروج عن مقتضى اللغة ولم
لا تقول ان الناسخ او المنضد ككرر الباء والالف من « جواباً » فجاءت العبارة على
هذه الصورة وهل أقرب من هذا الى الاحتمال

ثم انتقل الى الاحتجاج عن قوله « او قال لك المسؤول عند المسئلة
يعادله بها دونك » فقال « نظن انكم سهوتم عن تنمة الجملة وهي قوله « فأجب »
فهي مقول القول ومع الالتباء اليها لا يبقى محل للاعتراض . قلنا ايس محل
الاعتراض ما ذكره بل الذي نراه ان مفعول القول هو قوله « دونك » ولذلك
اكتفينا به عما بعده ولو جئناه « فأجب » اشكل علينا موقع هذه الفاء في
مفتتح الجواب . وأحوج تسديده الى تقدير وتصوير مما يزيد في طينة الاعتراض
بلة . انما الذي انكرناه في العبارة هو ما فيها من اضطراب التأليف واختلال
السبك مما قدرنا ان فيه شيئاً من الناسخ فهي من قيل العبارة التي سبقتها ولذلك
اوردناها بلا تنبيه

وبقي ما اخذناه على قوله « او رأي يستزله منه » وهذه سلم لنا بان
الاصل فيها « يستزله » قال « ولو لم تكن غلطة طبع لما تحملنا لها جواباً » وهذه
العبارة الاخيرة لم فهمها والظاهر انه يريد ان يقول « لئحملنا » مكان « لما تحملنا »
لانه لم يتمحل لها شيئاً والآن قد اثبت ان كل ما يتمحل له الجواب مما سبق كان
من غلط الطبع وهو ما انكره في تلك الاغلاط كلها واثبت فيه العكس اي انه
من اصل النسخة التي اخذ عنها

وهنا نمسك عن استتمام الجواب على بقية ما جاء من كلامه في هذا
الموضع مخافة ان تدر من القلم رشاشة يقع سوادها في بياض ما بيننا من الذمة
وهو ما حرصنا على تحاميه في هذا الجواب . وفي تصفح ما تقدم لنا في هذا
الرد ومراجعة ما ذكرناه في اواخر النقد ما يكفل لنا بالانصاف وان لم ينصفنا

الامير والله المسؤول ان يحل لنا من الحق موقفاً لا تتعداهُ ومن عرفان اقدارنا
حداً لا يتجاوز مدهاُ والسلام على من اتبع الهدى

حل اللغز الوارد في الجزء الرابع

حضرة الشاعر المطبوع عبد الله افندي فرج

يا مُلغزاً في آسم جنسٍ انتَ افضلُهُ أَهْدَيْتَ اهلَ النحى درّاً ومرجاناً
لا زِلْتَ بدرّاً منيراً في ذوي ادبٍ ولا بَرِحْتَ لعينِ المجدِ (١٦٣)
وقد وردنا حلهُ ايضاً من حضرة الاديب امين افندي ابراهيم الخوجه
بالغاية (الشرقية) فاجتزأنا بذكر الاول

لغز

الا يا اهل فضلٍ اخبروني	عن آسمٍ جلّ ذي قدرٍ وشانٍ
فلولاهُ لما عمرت بلادُ	ولا فيها رقي ذو صولجانٍ
تعظمهُ ملوكُ الارضِ طرّاً	ويخشى بأسهُ ربُّ الياني
خاسي الحروفِ شبيهُ شمسٍ	علت في اوجها اسمى مكانٍ
فان اعجبت اولهُ تجدهُ	مع الثاني اشار الى الغواني
وباقيه بتصغيرٍ وقلبٍ	تراهُ زان اجيادَ الحسانِ
لهُ طرفانٍ قد نُظما عقوداً	ويُغذّى منهما قاصٍ ودانٍ
فن رام ازدياد الشرح فيه	ليدو للمحاجي بالعيانِ
هو الدنيا اذا التشويش فيه	بدا بالحذف والتحريف ثانٍ
فهاك اللغز من عبدٍ شكورٍ	وجد بالحلّ يا ربّ المعاني

عبد الله فرج